

تقارير

التكنوقراط والسياسة بالمغرب: تكامل للأدوار أم تهديد للاستقرار؟





مالتكنوقراطية لوجدها لن تكون مجدية بالمغرب دون مسار إصلاح ديمقراطي (الجزيرة)

مقدمة

أسهمت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب منذ نهاية التسعينات في ظهور نخبة تكنوقراطية جديدة أصبح تموضعها يحتل حيزًا أساسيًا في الهرم السياسي المغربي، وأصبح نفوذها يتزايد بشكل مقلق مقابل تراجع السياسيين.

هذه الظاهرة انطلقت منذ عهد الملك الراحل، الحسن الثاني، الذي كان اعتماده على التكنوقراط في تدبير الشأن السياسي منهجًا في الحكم ونابعًا من اختيار استراتيجي معاد للديمقراطية وللسياسة، وقد ارتبط في البداية بمرحلة الفراغ السياسي التي عرفها المغرب منذ الستينات من جراء الصراع الذي اندلع بين الملكية وأحزاب الحركة الوطنية، وارتبط فيما بعد برغبة الدولة في استبعاد النخب الحزبية من تدبير الشأن السياسي وتقليص دورها.

واستمرت هذه الظاهرة إلى عهد الملك محمد السادس؛ حيث أصبح حضور التكنوقراط في الحقل السياسي المغربي أشبه بعرف سياسي، حيث لا تكاد تخلو حكومة أو حزب سياسي أو مؤسسة من مؤسسات الدولة من نخب تكنوقراطية ذات مرجعية تقنية وتديرية صرفة؛ تستمد شرعيتها من قربها من السلطة من جهة، ومن الخبرة والانضباط والكفاءة التديرية التي تؤهلها لتسيير الدولة وفق رؤية تعطي الأولوية لقضية التنمية الاقتصادية على حساب العمل على بناء دولة ديمقراطية حديثة يسودها الحق والقانون.

في هذا الإطار، فإن الدعوة التي وجهها الملك لرئيس الحكومة في خطاب الذكرى العشرين لتوليه العرش، والتي جاء فيها أنه من الضروري "إغناء وتجديد مناصب المسؤولية الحكومية والإدارية بكفاءات وطنية عالية المستوى" (1) عن طريق القيام بتعديل حكومي بداية من الدخول السياسي المقبل (الموافق للجمعة الثانية من شهر أكتوبر/تشرين الأول 2019) ليؤشر لدخول مرحلة أخرى من حضور النخب التكنوقراطية في الحقل السياسي.

في انتظار التحقق من ذلك، يناقش هذا التقرير علاقة النخب التكنوقراطية بالسياسة في المغرب: الوظائف والمهام التي تؤديها في الحقل السياسي؛ وتأثيرها على المسار الديمقراطي الذي انخرط فيه المغرب منذ تولي الملك محمد السادس العرش.

أولاً: عودة أسلوب قديم في الحكم

غداة استقلال المغرب، شرعت المؤسسة الملكية ومعها أحزاب المعارضة في محاولات لاستقطاب الكفاءات والأطر؛ بغية تعزيز صفوفها وبهدف المساهمة في إدارة مؤسسات الدولة وتسيير القطاعات الحيوية للبلاد. فقد تم في البداية الاعتماد على خبراء فرنسيين وأجانب، في حين تم الاعتماد على النخب الحزبية التي حظيت بتعليم عال بفرنسا أو بالشرق العربي خاصة من حزب الاستقلال الذي كان يُعدُّ آنذاك القوة السياسية الرئيسية في البلاد لأداء المهام السياسية؛ والتي ستشكل الحكومات الأولى للمغرب إلى جانب بعض الشخصيات المدنية والعسكرية التابعة للمؤسسة الملكية.

وعياً منها بالحاجة الملحة للكفاءات والأطر، فقد بذلت الدولة المغربية مجهودات كبيرة في تشييد مؤسسات تعليمية جامعية ومعاهد لتخريج أطر يمكنها الاعتماد عليها في تسيير مؤسساتها السياسية والاقتصادية والإدارية.

في خضم ذلك، فقد تحول استقطاب الأطر إلى مجال للتنافس بين الدولة والأحزاب؛ حيث إن الملكية عملت على استقطاب العديد من الأطر وتوظيفها في مختلف الإدارات، من أجهزة أمنية وعسكرية وقضائية وتقنية...، مفضّلة في ذلك الاعتماد على الأطر التي تتخرج من المعاهد والمدارس العليا سواء بالمغرب أو في الخارج نظراً لولائها وجاهزيتها للاندماج في مشروعها في بناء دولة ما بعد الاستقلال.

هذا التوجه سيتعزز في عهد الملك الراحل، الحسن الثاني، بعدة محاولات لاستقطاب الأطر والكفاءات هذه المرة من داخل الأحزاب السياسية لكن ذلك المسعى ظل محدوداً نظراً للعلاقة المضطربة التي كانت بين الملك وأحزاب المعارضة؛ الأمر الذي سيدفعه في ظرفية جد حساسة تميزت بإعلان حالة الاستثناء إلى الاستعانة بنخب تكنوقراطية غير مسيسة لتسيير مؤسسات الدولة في الحكومة والإدارات؛ حيث كانت الحكومات التي عينها الملك آنذاك ما بين منتصف الستينات وبداية السبعينات (حكومة أحمد العراقي، وحكومة أبا حنيني، وحكومات كريم العمراني وغيرها) تتشكل في غالبيتها من وزراء تكنوقراط.

لكن بالنظر لانفقاد هذه النخبة لأية شرعية أو سند سياسي، فقد عمدت الدولة إلى تأطيرها داخل الأحزاب السياسية، بل الأكثر من ذلك وانطلاقاً من منتصف السبعينات فقد عملت الدولة على تشجيع تأسيس أحزاب جديدة قادرة على إنتاج واحتواء النخب المرتبطة باستراتيجية الدولة والمالية لتوجهاتها. فقد جرى تأسيس حزب التجمع الوطني للأحرار من طرف صهر الملك، أحمد عصمان، الذي أمدَّ الدولة بالأطر التي كانت في حاجة إليها طيلة فترة نهاية السبعينات، ليتم اللجوء بعد ذلك إلى تشكيل الاتحاد الدستوري من قبل المعطي بوعبيد الذي وفر للدولة مجموعة من الأطر التي أسهمت في تدبير الفترة السياسية والاقتصادية العصبية التي مرَّ بها المغرب في الثمانينات.

في نهاية عهد الملك الراحل، الحسن الثاني، في سياق التحضير لانتقال العرش لولي عهده، عرف المغرب فترة انفتاح سياسي سُميت بـ"التناوب التوافقي" أدت إلى إشراك جزء من المعارضة السياسية ممثلة في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بزعامة عبد الرحمن اليوسفي في التدبير الحكومي الذي أُسندت له مهمة اقتراح بعض الأطر الحزبية لتشكيل الحكومة، هذه الأخيرة ضمت العديد من الوزراء التكنوقراط الذين كان لهم دور كبير في المجال الاقتصادي والإداري، خاصة أن المغرب

كان يمر بأزمة اقتصادية، وأسندت إليها مهمة تنفيذ إصلاحات اقتصادية وإدارية (تحرير الاقتصاد-الخصوصية- وإصلاح الإدارة) (2).

بناء على ذلك، يمكن أن نستنتج أن علاقة التكنوقراط بالسياسة في السياق المغربي هي علاقة ارتباط وتأثير متبادل، وفي تفاعل مستمر حيث إن السياسي مرتبط دائماً بالتكنوقراطي، وهذا الأخير يتأثر بالسياسي وفق سيرورة من التفاعل داخل المنظومة السياسية والحزبية.

حيث من الملاحظ أن وجود التكنوقراط في الحقل السياسي المغربي أصبح عرفاً سياسياً وفي تزايد مستمر الذي لطالما عرف وجود شخصيات وزارية وأطر إدارية تكنوقراطية أو أحزاب بزعامات ذات خلفية تكنوقراطية، تستمد شرعيتها من قربها من السلطة من جهة، ومن الخبرة والانضباط والكفاءات التدبيرية التي تؤهلها أكثر من غيرها لتسيير المجتمع وفق مقاربة تدبيرية واقعية، من جهة ثانية.

بالتالي، فقد تأسس المغرب طيلة عهد الحسن الثاني-الذي "لم يكن ينكر استقراده بالحكم الذي لم يكن مستعداً لتقاسمه مع أي حزب أو شخص" (3)- على فلسفة مفادها ضرورة إرساء أسلوب حكم غير مسيئ، بديمقراطية شكلية ونخب سياسية تحت الوصاية أو أخرى تكنوقراطية مرتبطة باستراتيجية الدولة بدون انتماء ومن غير مرجعية، و"إسناد مسؤوليات الحكم لشخصيات لا تمثل قوة سياسية حقيقية في البلاد وليس لها علاقة بالجماهير" (4). حيث إن الملك الراحل كان يتصور "أن المغرب بحاجة إلى دولة قوية وليس من اللازم أن تكون ديمقراطية" (5) .

هذا الأسلوب كان يخضع بين الفينة والأخرى لنوع من الملاءمة الظرفية؛ حيث يتم تعديل مقدار الانفتاح والانغلاق السياسي حسب المطلوب والممكن لإدارة الحياة السياسية، وحسب ما تقتضيه الظرفية والرهانات الداخلية والخارجية بين الاستمرار في التقدم أو التوقف أو التراجع إلى الخلف.

لذلك، فقد عرفت السنوات الأخيرة من عهد الحسن الثاني نوعاً من الانفتاح لفائدة المعارضة كما أن عهد الملك محمد السادس يمكن اعتباره أكثر تسييساً من عهد والده، الذي كان اعتماده على التكنوقراط منهجاً في الحكم لقتل السياسة ونابعاً من اختيار استراتيجي معاد للديمقراطية والسياسة ومن قناعة سياسية راسخة، أما في الوقت الراهن فإن وجودهم ربما يكون مرتبطاً بالهاجس التنموي وبالظرفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد.

فقد لعب الحراك الشعبي الذي عرفه المغرب مع حركة "20 فبراير" في فترة الثورات العربية دوراً أساسياً في أفول نجم النخب والزعماء التكنوقراطيين، الذين تراجعوا للوراء أمام مطالب الشارع من أجل إدخال تغييرات جوهرية على الممارسة السياسية، وأجهض طموحات الوافد الجديد (حزب الأصالة والمعاصرة) ومعه زعماء الأحزاب الذين تكتلوا آنذاك فيما سمي بالتحالف من أجل الديمقراطية (G8) بنية التحكم في المشهد السياسي ووقف تمدد حزب العدالة والتنمية، في محاولة لاستنساخ تجربة "الفديك" (6) وأحزاب الإدارة، خاصة مع اعتماد دستور فاتح يوليو/تموز 2011 الذي جعل الاختيار الديمقراطي من الثوابت (7) والنفس الديمقراطي الذي حملته انتخابات 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 والتي أعادت للأحزاب السياسية مكانتها ولو مؤقتاً في الهندسة الحكومية تخلت الدولة قد فيه لأول مرة في تاريخها عن وزارتي الداخلية والخارجية لفائدة وزراء حزبيين.

لكن اليوم بالنظر لحجم التكنوقراط داخل التشكيلة الحكومية (أزيد من سبعة وزراء)، والدعوة التي وجهها الملك محمد السادس لرئيس الحكومة في خطاب العرش الأخير لتعزيز الحكومة بالكفاءات في مختلف المناصب، عن طريق القيام بتعديل حكومي قد يفسح المجال لدخول عدد إضافي من الوزراء التكنوقراط أو هيمنتهم على تشكيلة الحكومة؛ الأمر الذي يدفع للتساؤل: هل هذه الخطوة ارتداد جديد نحو أسلوب "الحكم غير الميسس" الذي انتهى نظرياً مع الثورات العربية ودستور 2011 أم أنها فقط مجرد مرحلة مؤقتة تتطلب درجات عليا من الخبرة والكفاءة في تنفيذ الجيل الجديد من المشاريع التي سنقبل عليها المملكة إلى حين تحسن المؤشرات الاقتصادية والخروج من أزمة التنمية، نظراً لكون مواكبة النخب الحزبية لم تكن في المستوى، وخاصة بعد موجة الاحتجاجات التي اندلعت في عدة مناطق من المغرب وأدخلت البلاد في أزمة سياسية وأخرى ذات صلة بمجموعة من القطاعات الاجتماعية؟ (8).

ثانياً: من الوظيفة التقنية إلى الوظيفة السياسية

تستمد كلمة "التكنوقراط" أصلها من اللغة اليونانية؛ حيث تحيل إلى الحكم الفني؛ أي الذي يرتبط بمجموعة من الأشخاص المتخصصين في مجال ما، مثل: الهندسة والتعليم والاقتصاد والفلاحة والطب والمحاماة وغيرها، عن طريق تأسيس حكومات يكون وزراؤها من المختصين؛ فتسمى حكومة تكنوقراطية أو حكومة الكفاءات.

كما تعرّف التكنوقراطية بأنها مذهب سياسي يمنح أهل الخبرة والاختصاص غير المنتخبين الذين يُفترض فيهم وضع مصلحة البلاد فوق مصلحة أي حزب أو جهة سياسية نفوذاً أكبر على حساب السياسيين.

بالتالي، فهي شكل من أشكال الحكومات التي يتم اختيار أعضائها استناداً إلى خبرتهم وكفاءتهم التقنية، وبذلك تكون حكومة التكنوقراط مختلفة عن الحكومة السياسية؛ فهذه الأخيرة تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية وما تفرزه صناديق الاقتراع بناء على اختيارات حزبية ومفاوضات سياسية، في مقابل شرعية الكفاءة والإنجاز (9).

في السياق المغربي، يحيل مفهوم التكنوقراط إلى النخب الجاهزة من المهندسين ورجال الأعمال والمقاولين والمديرين وكبار موظفي الدولة... تجمع بينهم قواسم مشتركة وسمات خاصة من كفاءة وقيادة وانضباط ورؤية واقعية وأخرى مرتبطة بعامل الخبرة والتدرج في هيئات الدولة، فضلاً عن التوفر على رأس مال معرفي أو اقتصادي أو اجتماعي يعتبر في أغلب الأحيان امتداداً للنخبة التقليدية ويضاف إليه اللون السياسي. في الغالب، تلقوا تكويناً عالياً خاصة في المدارس الفرنسية (10) مقابل فئة قليلة تخرجت في معاهد وجامعات مغربية، والذين إما راكموا تجربة طويلة في الوظيفة العمومية أو الذين اكتسبوا مهارات في التسيير إما كمقاولين أو رجال أعمال في القطاع الخاص. شخصيات تتمتع بدرجة عالية من الولاء للملكية وتحظى بالتزكية من قبل الملك أو احتضان حاشيته للقيام بمهام ووظائف محددة (11).

هذه الفئة من النخبة تمتاز بقدرتها على استثمار المعرفة التقنية وفق مقاربة تدبيرية، إلى توظيفها من منظور سياسي، مما يمكنها من الدوران بين أعلى المناصب والوظائف الإدارية في الدولة والتي ستؤهلها فيما بعد للقيام بوظائف سياسية.

1. الوظيفة التقنية: تكامل الأدوار

مع انتقال العرش إلى الملك محمد السادس، ونظراً للتحديات التي حملها العهد الجديد، اتضح أن الأطر الحزبية التي شكّلت حكومة التناب، لم تكن لها الخبرة التقنية الكافية أو التجربة الطويلة. وهو ما دفع بالملك بعد سنتين من توليه الحكم، لتجاوز "المنهجية الديموقراطية" واستبدال تكنوقراطي غير سياسي لرئاسة الحكومة (رجل أعمال شغل عدة مناصب إدارية ووزارية في الدولة خلال عهدي الحسن الثاني ومحمد السادس كان أبرزها وزارة الداخلية بين سنة 2001 و2002 ثم كوزير أول بعد

ذلك بوزير أول سياسي تصدر حزبُه نتائج الانتخابات)، هذا المنطق هو نفسه الذي سيحكم تشكيل حكومة عباس الفاسي (حزب الاستقلال) اللاحقة ما بين عامي 2007 و2011؛ حيث جرى إقحام العديد من الأطر التكنوقراطية التي تمرّست لمدة طويلة في تسيير إما مؤسسات عمومية أو قطاعات اقتصادية خاصة؛ كان من ضمنهم عزيز أخنوش رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، المشارك اليوم في الحكومة، وزير الفلاحة والصيد البحري (منذ تلك الفترة) أضاف إليها حالياً قطاعي التنمية القروية والمياه والغابات، الذي جاء به لتنفيذ خطة فلاحية جديدة تدعى "مخطط المغرب الأخضر" (12). شخص ذو نفوذ داخل التحالف الحكومي (اعترض في مفاوضات تشكيل الحكومة الحالية على دخول حزب الاستقلال للحكومة وتمكن في الأخير من إقحام حزب الاتحاد الاشتراكي وإزاحة عبد الإله بنكيران من رئاسة الحكومة واستبدال زميله في الحزب، سعد الدين العثماني، به) يعد في الوقت الراهن "النموذج المثالي" للتكنوقراطي الذي خضع للتأطير الحزبي، رجل أعمال ثري يحظى بثقة الملك ويحمل مشروعاً إصلاحياً تقنياً خالياً من السياسة يتماشى مع استراتيجية الدولة ويطمح لترؤس الحكومة أفق الانتخابات البرلمانية المقبلة في 2021.

لقد عرف عهد الملك، محمد السادس، قفزة نوعية في تعبئة التكنوقراط في الفعل العمومي الذي تزامن مع فترة تراجع السياسيين عن تقلد المناصب الحساسة في الدولة، ليشمل إدماجهم (التكنوقراط) خاصة على مستوى وزارات السيادة وفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية كولاة وعمال أو كوزراء أو وزراء منتدبين وكمدبرين للمديريات المركزية التابعة لمختلف القطاعات الوزارية؛ الأمر الذي يؤشر على وجود توجه يروم إعطاء الأولوية للمشاريع ذات الطابع التنموي والاقتصادي والمالي والأمني التي تحظى برعاية عاهل البلاد والرغبة في إخراج القطاعات الاستراتيجية من خانة التنافس السياسي والجدال الحزبي وفتح الهامش للأحزاب لتسيير القطاعات الأنية أو التي تُعتبر أقل أهمية.

بالتالي، فإن الاعتماد على أطر تكنوقراطية ليس جديداً، فهو أسلوب تنهجه الدولة في الوقت الحالي لتدبير الشأن العام يقوم على مبدأ "استبدال الحكامة بالحكومة" (13) سيؤدي إلى وضع مزيد من المسافة بين الفعل العمومي والأحزاب السياسية. هذا الأسلوب فرضته الظرفية التي ارتبطت أساساً بتحديات التنمية الاقتصادية غير المتكافئة واتساع الفوارق بين الطبقات الاجتماعية والتفاوتات المجالية التي أضحت تتطلب اليوم ضرورة إعادة النظر في "النموذج التنموي المغربي" وبحثاً عن الفعالية في تنفيذ الأوراش الكبرى، في ميدان الحكامة أهمها: أولاً: ورش الجهوية الموسعة التي تركز على النخب المحلية التي تتطلب كفاءات عالية لتسيير جهات أصبحت تتمتع بصلاحيات واسعة. ثانياً: تلك المتعلقة بالنموذج التنموي الذي عرف إعطاء انطلاقة مجموعة من المشاريع والمبادرات التي تهم تطوير عدة قطاعات حيوية من بنية تحتية، وتنمية البشرية في قطاعات الفلاحة والصناعة وقطاع السياحة، والاستثمار وفي المجال الطاقوي وغيرها. والتي لم ترق نتائجها ومخرجاتها إلى المستوى المطلوب.

هذه الوضعية أصبحت تستدعي توظيف نخب وكفاءات جديدة تكنوقراطية أو شبه تكنوقراطية تتمتع بحكم تكوينها وخيرتها بالفعالية في مواكبة وتنفيذ البرامج والمخططات التنموية الإصلاحية من جهة، وفي إمكانية مساهمتها في تطوير عمل الأحزاب السياسية، من خلال تسخير مهاراتها وخيرتها لإغناء القوة الاقتراحية في مختلف ميادين تدبير الشأن العام من جهة ثانية.

بالتالي، فإن الوظائف التقنية التدييرية التي أُنيطت بهذه الفئة من النخب تعتبر مكملاً لوظائف النخب الحزبية المنتخبة، وترمي إلى تحقيق نوع من التوازن في تدبير القطاعات الوزارية، التي تمزج بين المقاربة التدييرية والمعالجة السياسية، ونابعة من أهمية وطبيعة الأوراش والبرامج التنموية التي تراهن عليها المملكة؛ حيث إنها لم تعد تكتفي فقط بتسيير الشأن العام تقنياً

فحسب، بل أصبحت أيضًا تشارك في اليقظة والتخطيط وإعداد القرارات الحكومية على المستوى المتوسط والبعيد، نظرًا لمتوقعهم على أكثر من مستوى، كل هذه الخصائص والمقومات ستجعل هذه الفئة تخضع لنوع من "الدوران" في عدة وظائف في مستويات مختلفة (كوزراء في الحكومة كسفراء في دول أجنبية كعمال أو ولاية بالإدارة الترابية -كمديرين للمؤسسات العمومية الاستراتيجية- أو للقيام بمهام في الديوان الملكي...) أو سيجعلها تخضع للاندماج والاستقطاب أو التأطير داخل الأحزاب بهدف القيام بوظائف سياسية.

2. الوظيفة السياسية: من المنافسة إلى المرافقة فالصراع

بعد نهاية تجربة التناوب السياسي في أكتوبر/تشرين الأول 2002، التي تم فيها نسبيًا التركيز على النخب السياسية وجعل التكنوقراط رهن إشارتهم ونظرًا لضعف أداء الكفاءات التي تفرزها الأحزاب السياسية والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المغرب، فقد عرفت النخب التكنوقراطية غير الحزبية تطورًا كمياً لافتاً داخل التشكيلات الحكومية، خاصة مع حكومة التكنوقراطي، إدريس جطو، وحكومة الأمين العام لحزب الاستقلال، عباس الفاسي.

حيث إن تصاعد دور التكنوقراط بالمغرب ارتبط في السابق بعاملين، أولهما: فترات الفراغ السياسي التي مرّ بها المغرب، والتي تآجج فيها الصراع بين أحزاب الحركة الوطنية والملكية (منذ الستينات)، كما ارتبط في مرحلة من المراحل برغبة الدولة في احتكار ممارسة السلطة واستبعاد النخب الحزبية من تدبير الشأن العام وتقليص دورها؛ الأمر الذي سيسهم في إضعاف وتهميش دور الأحزاب السياسية في الحياة العامة، التي يعد تمثيل المواطنين والتنافس على السلطة من أدوارها الأساسية.

فلطالما كان اعتماد الدولة على الوزراء والأطر التكنوقراطية غير المنتمية أو المؤطرة حزبيًا، مرتبطًا بالمناخ السياسي الذي تعيشه البلاد. ففي الفترات التي كان يعرف فيها المغرب نوعًا من الانفتاح يكون وجود السياسيين طاعيًا، بحيث يكون التكنوقراط مجرد مساعدين ومكملين، أما في الفترات التي تشهد انحباسًا أو أفولًا ديمقراطيًا فإن النخب التكنوقراطية تكون مهيمنة وتلعب دور المنافس للنخب الحزبية التقليدية؛ حيث إن العلاقة بين الفاعلين مبنية في الأصل على منطق تكامل الأدوار، لكن ما أن يتحول التكنوقراطي إلى فاعل سياسي في إطار حزبي أو يؤدي وظائف سياسية أو ذات طابع سياسي حتى تتحول هذه العلاقة من منطق التكامل إلى منطق التنافس الذي عادة ما يغلب كفة التكنوقراط (المعّين) على حساب السياسي (المنتخب) نظرًا لعدة عوامل، أهمها القرب من دوائر صنع القرار الأمر الذي يجعلها في منأى من أية رقابة أو محاسبة سياسية. على اعتبار أن التكنوقراط يتميزون عن غيرهم من السياسيين المستقلين بالامتثال التام للأوامر وبنوع من البراغماتية والحياد السياسي، وبقدرة تقنية وتخصصية تجعلهم مؤهلين لتقلد المناصب العليا، بعيدًا عن الأيديولوجيات والتوجهات السياسية لصالح المقاربات التقنية والأبعاد التدبيرية للإصلاح، مما يمكّنهم من توجيه النظر نحو النتائج والآثار المرجوة.

فيعد سنوات من التدبير التقني لمجموعة من القطاعات، أصبحت النخب التكنوقراطية مدعوة لمرافقة الأحزاب السياسية في عملية تأهيل الحقل السياسي من خلال:

أولًا: عملية انخراط النخب بشكل إرادي في الحقل السياسي، رغم كونه ضعيفًا نظرًا لعدة عوامل: أولًا: بسبب ضعف الثقافة السياسية لدى النخب التقنية؛ ثانيًا: بسبب ضعف العرض الحزبي الذي لم يعد يُغري المواطنين عمومًا بالانخراط في السياسة وافتقاد السياسيين للمصادقية وثقة النخب؛ ثالثًا: نظرًا لكون العلاقات العائلية والزبونية لا تزال تطغى على هيكلية وإدارة الأحزاب السياسية المغربية حيث يتم احتكار المناصب والامتيازات من طرف الأشخاص والعائلات ذات النفوذ.

ثانيًا: من خلال عملية استقطاب الكفاءات والأطر التكنوقراطية من طرف الأحزاب السياسية، حيث انتبعت الأحزاب السياسية مؤخرًا لضرورة استعادة دورها الدستوري في تأطير المواطنين وخاصة ذوي الكفاءات منهم؛ الأمر الذي دفع الكثير منها إلى اللجوء للمقاربة التكنوقراطية والقيام باستقطاب بعض الأطر المتخصصة في عدة مجالات وتأطيرها سياسيًا في الأحزاب (14)؛ الأمر الذي من شأنه أن يُقيم بعضًا من التوازن بين ما هو سياسي حزبي وما هو إداري تقني بهدف مجابهة أي تهمة محتمل أو منافسة من قبل النخب التكنوقراطية التابعة للدولة.

ثالثًا: من خلال التأطير داخل الأحزاب، نظرًا لكون الأطر التي تم استقطابها من طرف الأحزاب السياسية لم تكن لها الخبرة التقنية الكافية أو التجربة الطويلة؛ ذلك ما دفع للقيام بحملة لتحزيب بعض الأطر، التي سيتم تعيينها في بعض القطاعات الوزارية الحيوية (كالطاقة والفلاحة والنقل والتجهيز والسياحة وتحديث القطاعات الإدارية وغيرها) أو توفير غطاء حزبي لتلك التي تم تعيينها مسبقًا، كما هو الشأن بالنسبة لشخصيات، مثل: عادل الدويري وكريم غلاب وتوفيق حجيرة وباسمينة بادو في حزب الاستقلال، وصالح الدين مزوار وعزيز أخنوش وأمينة بنخضرا وياسر الزناكي وحفيظ العلمي... في حزب التجمع الوطني للأحرار، ومحمد حصاد وسعيد امزاري في الحركة الشعبية... بهدف تبرير شرعية ولوجهم للمناصب الوزارية ووجودهم على رأس بعض القطاعات الحكومية، أو على مستوى الإدارات والمؤسسات العمومية.

ولكون هذه النخب لم تتمكن دائمًا لسبب من الأسباب من الجمع بين الدور التقني والدور السياسي الذي غالبًا ما انتهى بالفشل أو أدى لارتكاب أخطاء فادحة، فإن هذه الظاهرة ستبرز ظاهرة أخرى تتمثل في قيام تلك النخب التكنوقراطية التي تم إما تأطيرها حزبياً (كقطع غيار) أو التي ترعرعت داخل الأحزاب في وقت من الأوقات بأداء مهام تقنية أو تديرية خارج إطارها الحزبي الذي انبثقت منه، نذكر على سبيل المثال لا الحصر نموذج عزيز أخنوش الذي تم تعيينه وزيراً للفلاحة في حكومة بنكيران الأولى رغم أن حزبه (الذي استقال منه آنذاك) لم يكن جزءًا من التحالف الحكومي، ووزير التربية محمد الوفا الذي استمر في حكومة بنكيران الثانية رغم انسحاب حزبه (الاستقلال) من التحالف الحكومي، أو يوسف العمراني الذي خرج من وزارة الخارجية في حكومة بنكيران الأولى باسم حزب الاستقلال لأداء مهمة في الديوان الملكي، ثم ياسر الزناكي الذي خرج من وزارة السياحة باسم حزب التجمع الوطني للأحرار ليتم تعيينه مستشارًا ملكيًا.

إن جدلية السياسي والتكنوقراطي في الفعل العمومي قد أدت في السنوات الأخيرة إلى "تكنقرطة الفعل السياسي" وتزايد دور الخبرة والمعرفة المتخصصة في تدبير الشأن العام وسط تداخل وترابط الأدوار بين كل من التقني والسياسي، مما يجعلنا أمام سيرورة من التفاعل المتبادل الذي يأخذ طابعًا تكامليًا في بعض المجالات ويتطور إلى مجال للصراع والتنافس في مجالات أخرى. الأمر الذي أصبح من الصعب معه جدًّا فصل الوظيفة السياسية عن الوظيفة التقنية، وهو الأمر الذي تبرزه التجارب في بعض الدول الديمقراطية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية؛ فمثلًا مع تجربة كل من الرئيس، إيمانويل ماكرون، التكنوقراطي الذي قادته تجربته كمستشار في الإليزيه وكوزير للاقتصاد إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية، والرئيس، دونالد ترامب، الذي قادته ثروته وخبرته كرجل أعمال إلى البيت الأبيض.

الأمر الذي يؤكد أننا في عصر أصبحت فيه السلطة مرتبطة أكثر بالتكنوقراط، وأن شرعيتهم تكمن في امتلاكهم للسلطة المعرفية بالتالي فإن العلاقة بين النخب الحزبية المستقلة والنخب التكنوقراطية قد انتقلت من منطق المنافسة إلى منطق المواجهة والصراع على السلطة.

فالدولة المغربية تعتبر أن تعزيز دور التكنوقراط في المنظومة السياسية والحزبية يعتبر خطوة من شأنها أن تسهم في إعادة تأهيل الحقل السياسي المغربي والارتقاء به، بهدف إعادة الثقة في العمل السياسي الذي تعرّض للتميع ولم يعد يتوفر على المصداقية، ومن أجل خلق نوع من التوازن السياسي وتطعيم الحقل السياسي بنخب جديدة بهدف الرفع من نسبة المشاركة الانتخابية.

كذلك من أجل حلّ معضلة عجز الأحزاب السياسية عن القيام بأدوار الوساطة بين المواطنين والدولة من خلال المؤسسات، التي كشفت عنها أزمة الاحتجاجات التي شهدتها المغرب في السنوات الأخيرة في منطقة الريف وغيرها من غياب الوساطات الحزبية وانسحاب ممثلي أحزاب الأغلبية الحكومية من الحوار مع المحتجين الذين فضّلوا ترك المجال للدولة ونخبها التكنوقراطية من أجل معالجة الأزمة والخروج من عنق الزجاجة.

حيث إن الوعود التنموية التي تم تقديمها آنذاك لم تُجدّ وحدها نفعاً في تهدئة الوضع، أمام مطالب اقتصادية واجتماعية سرعان ما اتخذت طابعاً سياسياً⁽¹³⁾. وهنا، ستبرز من جديد إشكالية اختيار الدولة المغربية بين أولوية التنمية أو أولوية الديمقراطية.

ثالثاً: الاختيار العسير بين التنمية والديمقراطية

يثار الكثير من النقاش العلمي والأكاديمي حول إشكالية السببية بين الديمقراطية والتنمية، أي هل تتسبب الديمقراطية في التنمية أم العكس؟، أي مدى أهمية إجراء انتخابات حرة وتنافسية في تحديد الاختيارات الاستراتيجية حول عملية التنمية. بالمقابل، إلى أي مدى يُعد وجود مستوى معين من التنمية شرطاً أساسياً للممارسة للديمقراطية؟

هذه الأسئلة تجد إجابات متباينة بين من ينفي وجود علاقة مباشرة بين "نوع النظام" وإجمالي الدخل⁽¹⁶⁾؛ حيث يستند هذا الطرح إلى رأي مفاده أن الأنظمة التي تتميز بـ"التنمية الموجهة" وتقييد الحقوق السياسية هي الأفضل في تحقيق نتائج التنمية على العكس من الحكومات الائتلافية المتغيرة والتي تبدو مترددة وغير حاسمة في عدة قضايا خاصة في البلدان التي انتقلت حديثاً إلى الديمقراطية⁽¹⁷⁾.

ونظراً لتعثر الاقتصاد واستمرار الفقر والبطالة والفساد والفوارق الاجتماعية التي تواجهها عدة قطاعات حيوية، يسود السخط وعدم الرضى عن النخبة السياسية؛ الأمر الذي يمكن أن يؤدي بالسكان إلى التشكيك في الديمقراطية ونجاحتها.

في المقابل، ثمة دراسات⁽¹⁸⁾ خلصت لوجود علاقة قوية بين الديمقراطية والتنمية حيث تعتبر "أن أفضل تفسير للتقدم في عملية التنمية يكون من خلال النظر في نوعية الحكم في بلد ما" والدور الذي تلعبه الحكومة والقضاء والمجتمع السياسي والمدني خاصة في الرقابة على الفساد وربط المسؤولية بالمحاسبة⁽¹⁹⁾.

لقد بادر الملك، محمد السادس، منذ توليه العرش، عام 1999، إلى تدشين نوع من الانفتاح السياسي من خلال إرساء بعض المقترضات الديمقراطية والعمل على تفعيلها بالموازاة مع إطلاق سياسة الأوراش التنموية الكبرى في مناطق وقطاعات مختلفة وفق "الملكية التنفيذية"⁽²⁰⁾ التي تسعى لأن تكون أكثر فعالية، بناء على رؤية تمزج بين "الخيار الديمقراطي والتنموي"⁽²¹⁾.

على اعتبار أن تحقيق مستويات مرتفعة من التطور الاقتصادي يسهم في الاستقرار السياسي ويخفف من حدة الأزمات.

لكن بالنظر "لأزمة النموذج التنموي" التي ما زالت البلاد تتخبط فيها وتحول دون بلوغ الديمقراطية وتحقيق أهداف التنمية فقد استعدت الظرفية العودة إلى نهج "أسلوب قديم في الحكم" من خلال محاولة إفراغ الفعل السياسي من محتواه لفائدة "تكنقطة الفعل السياسي" ونهج المقاربة التدبيرية اعتمادًا على النخب التكنوقراطية الجاهزة في تدبير مؤسسات الدولة الإدارية والسياسية والتي أصبحت لها سلطة فعلية ومباشرة في صنع واتخاذ القرارات المصيرية للبلاد، الأمر الذي يمكن اعتباره انتكاسة وارتدادًا حقيقياً في مسار بناء الدولة الديمقراطية.

فإذا كانت الأنظمة الديمقراطية لا تفلح دائمًا في بلوغ التنمية والاستجابة لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم، فإن الحكم الديمقراطي يضمن للمواطنين حقهم في المطالبة باحتياجاتهم والتعبير عنها وكذلك حقهم في استبدال أولئك الذين لا يحكمون وفق انتظاراتهم؛ حيث يعد ذلك أمرًا لا غنى عنه لتحقيق نتائج التنمية ولضمان استدامتها، كما يمكنها أن توفر بيئة ملائمة تستطیع من خلالها الفئات الفقيرة والمهمشة أن تعبر عن صوتها وتشارك في جدول أعمال التنمية.

بالتالي، فالتنمية على المدى الطويل تقل فرصها في النجاح ما لم تكن قائمة على تسوية سياسية ديمقراطية شاملة(22).

خاتمة

يُستخلص مما سبق أن الدولة في المغرب ما زالت تواجه صعوبة في القطع مع بعض الممارسات السلبية التي طبعت حكم الملك الراحل، الحسن الثاني، وترسيخ الرؤية الملكية الجديدة التي تزوج بين "الخيار الديمقراطي والتنموي".

فقد برهنت الاحتجاجات التي تشهدها المملكة في السنوات الأخيرة على أن المرآة على سياسة التكنوقراطية/التنمية لوحدها لن تكون مجدية دون المضي قدمًا في مسار الإصلاح الديمقراطي الذي انطلق فعليًا مع اعتماد الدستور الجديد في فترة الثورات العربية وتباطأ أو تراجع بعد ذلك لفائدة المقاربات التقنيّة والتدبيرية (غير الديمقراطية) رغبة في تحقيق الطفرات النوعية على مستوى المؤشرات التنموية والاقتصادية.

حيث لا يمكن أن نتصور التنمية أو الإقلاع الاقتصادي في غياب ممارسة ديمقراطية حقيقية، وأن اتخاذ القرارات الاستراتيجية دون إشراك مختلف الفاعلين من خلال المشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها، والمنافسة الانتخابية على الرؤى والبرامج، ومحاسبة الرأي العام للنخب عن طريق الانتخابات والقضاء إنما يسهم في تأزيم الوضع ويشكل تهديدًا جدًّا للاستقرار السياسي ويعد تراجعًا عن المكتسبات التي تم تحقيقها كما يعد عائقًا أمام التنمية والنهضة بالمغرب.

* مصطفى جالي، باحث مغربي.

مراجع

- (1) نص الخطاب الذي ألقاه العاهل المغربي بمناسبة الذكرى العشرين لتولية العرش، موقع البوابة الوطنية، 31 يوليو/تموز 2019، (تاريخ الدخول 15 سبتمبر/أيلول 2019): <https://bit.ly/2mmCW3h>
- (2) شقير محمد، "الأحزاب السياسية بالمغرب.. من زعماء تاريخيين إلى قادة شعبيين"، موقع هيسبريس، 28 يناير/كانون الثاني 2017، (تاريخ الدخول 10 سبتمبر/أيلول 2019): <https://www.hespress.com/orbites/336565.html>
- (3) انظر: "العروي يدلي بشهادته عن المغرب والحسن الثاني"، الجزيرة نت، 15 مارس/آذار 2005، (تاريخ الدخول 3 سبتمبر/أيلول 2019): <https://bit.ly/2lWYhR0>

- (4) كما جاء في رسالة المهدي بن بركة للحسن الثاني تحت عنوان "الاتحاد في المعارضة"، انظر الشامخ عبد السلام، "عندما خاطب بن بركة الحسن الثاني: الحكم الفردي يُضعف الديمقراطية"، موقع هيسبريس، 17 أغسطس/آب 2019، (تاريخ الدخول 4 سبتمبر/أيلول 2019) <https://www.hespress.com/histoire/441730.html>
- (5) ولد القابلة إدريس، "الحكم الفردي في المغرب"، الحوار المتمدن، 6 سبتمبر/أيلول 2014، (تاريخ الدخول 4 سبتمبر/أيلول 2019) <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=431515&r=0>;
- (6) جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية تُعرف اختصارًا بـ"الفديك"، وهو تحالف مكون من عدة أحزاب أسسه صديق ومستشار الملك الحسن الثاني، أحمد رضا اجديرة، سنة 1963، لمواجهة المعارضة المتمثلة في أحزاب الحركة الوطنية.
- (7) الفصل الأول من الدستور المغربي لسنة 2011.
- (8) هذه الفرضية الأخيرة لها ما يبررها من الناحية النظرية؛ حيث إن الملك مباشرة بعد أن تجاوز "المنهجية الديمقراطية" عام 2002 حيث عيّن التكنوقراطي، إدريس جطو، على رأس الحكومة التي ضمّت وزراء حزبيين، سرعان ما عاد إلى تعيين وزير أول تصدر حزبه الانتخابات البرلمانية في 2007 وضمت في المقابل وزراء تكنوقراط.
- (9) انظر: "حكومة التكنوقراط"، الموسوعة السياسية، (تاريخ الدخول 1 سبتمبر/أيلول 2019): <https://political.encyclopedia.org/dictionary/التكنوقراط20%الحكومة>
- (10) من أبرز المدارس الفرنسية التي حظيت بأكثر عدد من الخريجين على مستوى الحكومات المغربية، كانت المدرسة الوطنية للقناطر والطرق، مدرسة البوليتكنيك والمدرسة الوطنية للفلاحة وغيرها.
- (11) على سبيل المثال، المستشار الملكي الراحل، عبد العزيز مزيان بلفقيه، الذي وقف وراء مجموعة من التعيينات في مناصب المسؤولية في الحكومة وغيرها.
- (12) شقير، الأحزاب السياسية بالمغرب... مرجع سابق.
- (13) انظر:
- «Être gouverné. Études en l'honneur de Jean dans « Le mythe de la gouvernance dépolitisée »، Jobert Bruno (2003). Presses de Sciences Po (2003). p. 273-285.»
- (14) على سبيل المثال، عبر إنشاء هياكل مهنية وقطاعية موازية خاصة بها، مثل تكتلات للمهندسين والاقتصاديين والمحامين وغيرها.
- (15) انظر:
- (16) «middleeasteye.net» (2018) *vive les technocrates!* (30 Janvier) « Maroc : les politiques sont morts » Zaireg Reda (2019) (visité le 01 septembre 2019) : <https://www.middleeasteye.net/opinions/maroc-les-politiques-sont-morts-vive-les-technocrates-1333508400>
- (17) يعتمد هذا الطرح على منهج البحث الكمي والتجربة التاريخية.
- (18) نموذج الديمقراطية الحديثة في أميركا اللاتينية.
- (19) تستخدم هذه الدراسات منهج دراسة الحالة المقارنة نموذج "استقصاء الحوكمة العالمية" الذي أجري في عام 2008 من طرف خبراء الأمم المتحدة.
- (20) توماسولي ماسيمو، "الديمقراطية والتنمية: دور الأمم المتحدة"، تقرير اجتماعي المائدة المستديرة الدوليين حول الديمقراطية والتنمية، سبتمبر/أيلول 2013.
- (21) أوريد حسن، "بيان وضع انتقال ديمقراطي مجهض.."، في "20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب"، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.
- (22) نص الخطاب الملكي، مرجع سابق.
- (23) الديمقراطية والتنمية دور الأمم المتحدة، مرجع سابق.
- وانظر كذلك: "النخب التقنية والتنمية بالمغرب: الوزراء المهندسون نموذجًا (1955-2013)" موقع بلبريس، 11 يونيو/حزيران 2019، (تاريخ الدخول 10 سبتمبر/أيلول 2019) <https://bit.ly/2nyNvAY>؛ وكذلك "دراسة سوسيو-سياسية.. النخب التكنوقراطية بالمغرب فئة المهندسين نموذجًا (1998-2018)"، 2 سبتمبر/أيلول 2019، (تاريخ الدخول 10 سبتمبر/أيلول 2019) <https://bit.ly/2m3geO3>؛
- وأيضًا: الزنان زهير، "النخب التقنية وتفاعلاتها في النسق السياسي والإداري المغربي"، موقع العلوم القانونية، 5 أغسطس/آب 2012، (تاريخ الدخول 10 سبتمبر/أيلول 2019) <https://bit.ly/2ocYJel>؛ وكذلك:
1989. « les élites ministérielles et parlementaires » in revue Machrek maghreb Mustapha Shimi